الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/4
8 September 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الرابعة
بيروت، ٢١-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية

موجز

ما زالت الأزمة المالية العالمية تعصف باقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويتوقع المحللون أن يكون لتراجع النشاط الاقتصادي تأثير بالغ على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط حجم الصادرات، وتباطؤ نمو الاستثمارات.

وللأزمات المالية والاقتصادية بصورة عامة تبعات خاصة على كل من المرأة والرجل، حيث إنها تلقي عبئاً غير متكافئ على كاهل المرأة، وتطال بصورة خاصة النساء الفقيرات والمهاجرات ونساء الأقليات. وانطلاقاً من أهمية البعد الخاص بالنوع الاجتماعي للأزمة المالية، تركز هذه الدراسة على أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المرأة في البلدان العربية. وتخلص الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

أعدت هذه الدراسة الدكتورة يمن الحماقي، أستاذة ورئيسة قسم الاقتصاد في كلية التجارة بجامعة عين شمس، وعضو مجلس الشورى.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٤	٣
الفصل		
أولاً- الأزمة المالية العالمية.....	٥-١٤	٤
ألف- العوامل المسببة للأزمة.....	٦-٨	٤
باء- الآثار الناجمة عن الأزمة.....	٩-١١	٥
جيم- الخطط التي اعتمدتها البلدان لمواجهة الأزمة.....	١٢-١٤	٦
ثانياً- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المرأة.....	١٥-٢٣	٧
ثالثاً- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المرأة في المنطقة العربية	٢٤-٤٢	١١
ألف- تداعيات الأزمة على البلدان العربية	٢٤-٣٥	١١
باء- انعكاسات الأزمة على المرأة في المنطقة العربية.....	٣٦-٤٢	١٦
رابعاً- الاستنتاجات والمقترحات	٤٣-٤٩	١٩
ألف- الاستنتاجات	٤٣-٤٨	١٩
باء- المقترحات	٤٩	٢٠

مقدمـــة

١- ما زالت الأزمة المالية العالمية تعصف باقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحولت الأزمة التي بدأت كأزمة تمويل عقاري في الولايات المتحدة في صيف عام ٢٠٠٧، إلى أزمة اقتصادية طاحنة تؤثر في الإنتاج والتشغيل. وتوقع المحللون الاقتصاديون في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٩ الذي يصدره البنك الدولي[١] أن يكون لتراجع النشاط الاقتصادي تأثير بالغ على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلدان النامية عموماً. وقُدر معدل نمو الناتج المحلي العالمي لعام ٢٠٠٨ بنحو ٢,٥ في المائة ولعام ٢٠٠٩ بنحو ٠,٩ في المائة، ومن المرجح أن يبلغ معدل النمو في البلدان النامية ٢٠٠٩ نحو ٤,٥ في المائة مقابل ٧,٩ في المائة لعام ٢٠٠٧ مع ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط كبير في حجم الصادرات، وتباطؤ نمو الاستثمارات في البلدان النامية. ففي ظل الأزمة المالية العالمية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية، ومن ثم عائدات التصدير، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية.

٢- وللأزمات المالية والاقتصادية بصورة عامة تبعات خاصة بكل نوع اجتماعي، حيث إنها تلقي عبئاً غير متكافئ على كاهل المرأة، وتطال بصورة خاصة النساء الفقيرات والمهاجرات ونساء الأقليات. وتنذر الأزمة المالية العالمية بأزمة إنسانية واجتماعية سيكون لها عواقب خطيرة على المرأة والأطفال في البلدان الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من المدرسة، وانخفاض دخل المرأة.

٣- وانطلاقاً من أهمية البعد الخاص بالنوع الاجتماعي للأزمة المالية، تقدم هذه الدراسة عرضاً وتحليلاً لأثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على المرأة في البلدان العربية. وتقع الدراسة في ثلاثة فصول وتختتم بمجموعة من المقترحات. ويعرض الفصل الأول أسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية والآثار الناجمة عنها وأبرز الخطط التي اعتمدتها البلدان لمواجهتها. ويعرض الفصل الثاني آثار الأزمة على المرأة عموماً، بينما يركز الفصل الثالث على آثار الأزمة على المرأة في المنطقة العربية بعد أن يستعرض تداعيات الأزمة على البلدان العربية وخصوصاً على النمو الاقتصادي والأسواق المالية العربية، وأسواق السلع والخدمات، وتحويلات العاملين في الخارج، ومعدلات الفقر في المنطقة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والبطالة.

٤- ويتضمن الفصل الأخير خلاصة للاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة ومجموعة من المقترحات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في مواجهة الأزمة المالية العالمية، عن طريق إدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية والميزانيات الوطنية، وتقديم الدعم المالي والفني للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالأزمة والتي تعمل فيها أعداد كبيرة من النساء، وتسهيل عمليات الإقراض المتناهي الصغر، ودعم برامج رفع إنتاجية المرأة العربية في كل من القطاعين الحكومي والخاص، وذلك في إطار خطة متكاملة لتنمية الموارد البشرية تراعي الظروف الخاصة بكل بلد.

---

(١) World Bank, *Prospects for the Global Economy* 2009. Available at: www.worldbank.org.

أولاً- الأزمة المالية العالمية

٥- لقد شهد العالم العديد من الأزمات المالية، ولكن يمكن القول إن الأزمة المالية العالمية الحالية تعتبر الأشد وطأة منذ الكساد الكبير في عام ١٩٢٩. فقد بدأت هذه الأزمة في البلدان المتقدمة، وانتشرت بعد ذلك وبسرعة نحو باقي بلدان العالم، وتحولت إلى كساد اقتصادي عالمي، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من ٥,٢ في المائة لعام ٢٠٠٧ إلى ٣,٤ في المائة لعام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٠,٥ في المائة لعام ٢٠٠٩. وتوقع البنك الدولي[٢] وصندوق النقد الدولي[٣] انخفاضاً في حجم التجارة العالمية من ٤,١ في المائة لعام ٢٠٠٨ إلى -٢,٨ في المائة لعام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩[٤] إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٢٠ في المائة لعام ٢٠٠٨ وإلى زيادة متوقعة لهذا التراجع خلال عام ٢٠٠٩.

ألف- العوامل المسببة للأزمة

٦- ترجع جذور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى التوسع الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عديدة، خاصة في مجال التمويل العقاري، وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح الائتمان، حيث قامت البنوك الأمريكية بإقراض شركات المقاولات، وتهافت المستهلكون على شراء عقارات قيمتها تفوق مقدرتهم المالية، وأسقطت البنوك الممولة لوائحها وأصبحت تمول في بعض الأحيان ٩٥ في المائة و١٠٠ في المائة من القيمة المغالى فيها للعقارات، وغضت الطرف عن الضمانات والحدود الائتمانية القصوى المسموح بها. ومع وجود نظام الرهن العقاري، زاد الطلب كثيراً على اقتناء المساكن الخاصة، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة بحيث أُطلق عليها توصيف "الفقاعة العقارية". وتواصل انتفاخ "الفقاعة"، وارتفع بذلك حجم الديون العقارية إلى نحو ٦,٦ تريليون دولار وإجمالي الديون الفردية إلى ٩,٢ تريليون دولار.

٧- وقامت البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة بتوريق هذه المديونية العقارية في شكل أسهُم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي. وقد أدى توسع نشاط صناديق التحوّط والصناديق السيادية وما يسمى بالابتكارات التمويلية إلى زيادة كمية الأصول التمويلية والمشتقات، ونمو استثماراتها ومضارباتها في أسواق المال ومؤسسات التمويل الكبرى، مما أسهم في زيادة حجم "الفقاعة العقارية"[٥].

٨- ومع تعاظم العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري للدولة، وما أسفر عنه من انخفاض كبير في سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية إلى الولايات المتحدة، تراجعت السيولة التي تمتعت بها أسواق المال والتي كانت تضمن استمرارية "الفقاعة العقارية"، وانخفضت أسعار العقارات. وانعكست هذه

---

(٢) المرجع السابق.

(٣) صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. متاح على: www.imf.org.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية. متاح على: www.unctad.org.

(٥) International Monetary Fund, Finance & Development (Quarterly publication), *Cracks in the System: World Economy Under Stress*, Volume 45, No 4. December 2008. Available at: www.imf.org.

التطورات على قدرة شركات التمويل العقاري على سداد ديونها إلى البنوك، مما اضطر العديد منها إلى إعلان توقفه عن سداد الودائع، الأمر الذي انعكس بدوره على ثقة العالم في هذه المؤسسات. وتوالى إفلاس شركات التمويل العقاري، والمصارف الكبيرة، وشركات التأمين، فيما يشبه أثر "الدومينو"[٦].

باء- الآثار الناجمة عن الأزمة

٩- طاولت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث انتقلت من القطاع المصرفي وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وانعكست بالتالي على مستويات البطالة التي بلغ معدلها ولأول مرة في الولايات المتحدة ٧,٢ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨. وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي وتباطأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل نمو الصادرات الأمريكية، إلى غير ذلك من دلالات الركود الاقتصادي.

١٠- ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة، انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والآسيوية الناشئة. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً بنسبة ٧,٥ في المائة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمعدل نفسه خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩[٧]. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي[٨]، من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً محدوداً يبلغ معدله ١,٦ في المائة لعام ٢٠٠٩ ويرتفع إلى ٤ في المائة لعام ٢٠١٠. غير أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سوف ينكمش في شريحة كبيرة من البلدان في عام ٢٠٠٩.

١١- وإذا كانت آثار الأزمة المالية تتجلى بشكل واضح في البلدان المتقدمة التي تفجرت فيها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهوين من تداعيات الأزمة على البلدان النامية التي تنتقل إليها هذه التداعيات من خلال التجارة الدولية (السلعية والخدمية)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية، وتعاملات أسواق المال، وانتقال الأفراد وما يصاحبه من تحويلات مالية إلى الوطن الأم. ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلدان النامية في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، وفي الوقت نفسه توفير متطلبات التكافؤ الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل للفئات الفقيرة. ففي ظل الأزمة الحالية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لذلك، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية[٩].

---

(٦) Asian Development Bank, Pacific studies series, *Navigating the Global Storm: A Policy Brief on the Global Financial Crisis*. 2008. Available at: www.adb.org.

(٧) صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم: الأزمة والتعافي، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. متاح على: www.imf.org.

(٨) المرجع السابق.

(٩) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام ٢٠٠٩. متاح على: www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html.

جيم- الخطط التي اعتمدتها البلدان لمواجهة الأزمة

١٢- بوجه عام، قامت الحكومات بضخ أموال عامة في أسواقها لشراء الأصول المتعثرة، إما مباشرة أو من خلال الجهاز المصرفي، كما لجأت البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة واتباع سياسات نقدية توسعية لزيادة حجم السيولة، وكذلك اضطرت بعض الحكومات إلى استحواذ بعض المؤسسات القيادية، وذلك تجنّباً لتفاقم حدة الأزمة.

١٣- ومن ناحية أخرى، انتهجت مؤسسات التمويل الدولية التوسع في منح الائتمان وتيسير شروط حصول الدول الأعضاء فيها على الأموال التي تتيحها، حيث أعلن صندوق النقد الدولي إتاحته لقروض قدرها ١٠٠ مليار دولار للبلدان المتعثرة، كما وافقت مجموعة البنك الدولي على ارتباطات إضافية قدرها ١٠٠ مليار يورو خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، منها ٣٥ مليار يورو لعام ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٣,٥ مليار يورو لعام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى توفير تسهيل ائتماني قدره ٤٢ مليار دولار لأكثر البلدان فقراً في مجال الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الضمان الاجتماعي، فضلاً عن مضاعفة اعتمادات برنامج التمويل التجاري من ١,٥ مليار دولار إلى ٣ مليارات دولار، ودعم القطاع الخاص بنحو ٣٠ مليار دولار[١٠].

١٤- وقام العديد من البلدان والمجموعات الاقتصادية في العالم باتخاذ إجراءات ووضع خطط لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. وفيما يلي أهم هذه الإجراءات والخطط:

(أ) الولايات المتحدة الأمريكية: اضطرت الإدارة الأمريكية إلى التدخل بالاستحواذ على بعض الشركات والمؤسسات العقارية، ووضعت خطة إنقاذ مالية خصصت لها اعتمادات قدرها ٧٠٠ مليار دولار، وذلك في محاولة لإنقاذ النظام المصرفي وسوق المال الأمريكي والحيلولة دون تواصل تراجع الإنتاج الصناعي وتفاقم مشكلة البطالة. وإلى جانب خطة الإنقاذ المالية العاجلة، اعتمدت الإدارة الأمريكية خططاً لإنقاذ القطاعات والصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة، وخاصة صناعة السيارات، كما أقر مجلس الشيوخ الأمريكي ميزانية السنة المالية التي بدأت في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بقيمة ٣ تريليون دولار، بهدف القضاء على العجز حتى عام ٢٠١٢، حيث جرى التركيز في أولويات الإنفاق الحكومي خلال السنوات القادمة على زيادة مستويات التشغيل وتخصيص استثمارات ضخمة للرعاية الصحية للأطفال والطاقة والتعليم والخدمات والمرافق، بالإضافة إلى الانضباط المالي. واعتمدت الإدارة الأمريكية الجديدة خطة تحفيز اقتصادي بقيمة ٨٢٥ مليار دولار تشمل تخفيضات ضريبية تصل إلى ٢٧٥ مليار دولار. وتستهدف حزم التشغيل في الخطة توفير نحو ٣,٥ ملايين فرصة عمل، يكون ٩٠ في المائة منها في شركات القطاع الخاص[١١]؛

(ب) الاتحاد الأوروبي: اعتمد أيضاً خطة إنقاذ لمواجهة تحديات الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية، ولكن وفق مسارات مختلفة عن خطة الإنقاذ الأمريكية، حيث تم التركيز على ضخ ٢٠٠ مليار يورو، أي ما يعادل ١,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الأوروبي، من أجل تحفيز الطلب المحلي

---

(١٠) International Labour Organization, International Institute for Labour Studies, *A Global Policy Package to Address the Global Crisis*. 2008.

(١١) Organization for Economic Co-operation and Development, *Financial Crises: Past Lessons and Policy Implications*, Economics Department working paper No. 668. 17 February 2009.

وزيادة الثقة في الاقتصاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل على دعم التنافسية الأوروبية من خلال تشجيع الاستثمار الذكي، أي الاستثمار في المهارات المطلوبة للوفاء باحتياجات المستقبل، وفي سبل تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتطوير التكنولوجيا النظيفة، ودعم بعض القطاعات مثل البناء والتشييد والسيارات، وفي البنية التحتية والاتصالات لتحفيز الابتكارات والاختراعات. وتقوم خطة الإنقاذ الأوروبية على مبدأ أساسي وهو تعزيز التضامن والعدالة الاجتماعية، الذي يتحقق من خلال مساعدة الفئات المتضررة من تداعيات الأزمة المالية العالمية وبالأخص العمال الذين فقدوا وظائفهم[١٢]؛

(ج) اليابان: شملت خطة إنعاش الاقتصاد الياباني قيام البنك المركزي بتقديم نحو ٣٢ مليار دولار في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض للبنوك لتحفيزها على التوسع في الإقراض، بالإضافة إلى تقديم إعانات مالية قدرها ٢١,٣ مليار دولار لأصحاب المعاشات والأسر لتشجيعهم على الإنفاق[١٣]؛

(د) الصين: اعتمدت خطة إنقاذ تشتمل على نصف تريليون دولار لدعم المؤسسات المالية، وتتجه إلى تقليص استثماراتها في الخارج والتوسع في الإنفاق المحلي لإنعاش السوق الداخلي. وقد خفضت بالفعل سعر الفائدة خمس مرات متتالية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في محاولة لدفع عجلة الاستثمار وتنشيط السوق المحلي[١٤].

ثانياً- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المرأة

١٥- وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإنه من المتوقع أن يفقد ما يصل إلى ٥٠ مليون رجل وامرأة في العالم وظائفهم بنهاية عام ٢٠٠٩[١٥]. وعانت البلدان النامية معاناة شديدة من فقدان الوظائف في الصناعات الموجهة غالباً إلى التصدير في القطاع المنظم. وستؤدي حالات فقدان الوظائف هذه إلى انضمام المزيد من العمال إلى صفوف العمال في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك الزراعة، مما سيزيد من حدة التنافس بين المهن ذات الدخل المنخفض. وتمس حالات الانكماش النساء والرجال على نحو متباين. وقد يكون لفقدان دخل المرأة، ولا سيما في الأسر ذات الدخل المتدني، انعكاسات سلبية أكبر على المدى الطويل من فقدان مماثل في دخل الرجل[١٦]. ومما يزيد الأمر سوءاً، أن ثلثي النساء في العالم يزاولن أعمالاً هشة، أي بلا عقود ولا تأمينات اجتماعية وأن تعرُّض هؤلاء النساء للتسريح من العمل يتزايد لأن النساء هن الفئة الأضعف والتي غالباً ما يبدأ بها أصحاب الأعمال في عمليات التسريح.

---

(١٢) European Commission, Economic and Financial Affairs, Focus On *The Financial and Economic Crisis: Facts and Policies*. 11 August 2009. Available at: http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/focuson13254_en.htm.

(١٣) المرجع المذكور في الحاشية ١١.

(١٤) German Development Institute, *China's Policies for Overcoming the Crisis: Old Reflexes or Strategy for a New Reform Miracle?* Briefing paper. July 2009, p. 2.

(١٥) International Labour Organization, *Global Employment Trends* 2009. Available at: www.ilo.org/publns.

(١٦) World Bank, *The Global Financial Crisis: Assessing Vulnerability for Women and Children*. Policy brief by Shwetlena Sabarwal, Nistha Sinha and Mayra Buvinic. March 2009. Available at: www.worldbank.org.

١٦- وتقدر منظمة العمل الدولية أن يصل عدد المسرَّحات من العمل إلى ٢٢ مليوناً في العالم في عام ٢٠٠٩[١٧]. فوفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة لعام ٢٠٠٩ الصادر عن منظمة العمل الدولية[١٨]، هناك عدة سيناريوهات لتزايد معدل البطالة بين النساء، حيث يتوقع أكثر هذه السيناريوهات تفاؤلاً أن يزيد معدل بطالة النساء بمقدار ٦,٥ في المائة، بينما يتوقع أكثرها تشاؤماً أن يزيد هذا المعدل بما يقارب ٨ في المائة عن العام السابق.

١٧- إن للأزمات المالية والاقتصادية تبعات خاصة بكل من المرأة والرجل، وهي تلقي عبئاً غير متكافئ على كاهل المرأة، وبصورة خاصة المرأة الفقيرة والمهاجرة والتي تنتمي إلى الأقليات. وفي البلدان الفقيرة التي تسجل نسباً متدنية لتعليم البنات، تضطر أعداد كبيرة من الفتيات إلى ترك المدرسة عندما تواجه أسرهن انخفاضاً في الدخل. وبالرغم من أن المرأة والرجل يتأثران بفقدان العمل على حد سواء، إلا إن المرأة غالباً ما تكون أول من يسرّح من العمل لأن الرجل يعتبر تقليدياً "المعيل" الرئيسي للأسرة. وفي حين أن القطاعات التي يسيطر عليها الرجال تقليدياً في بعض البلدان تسجل حالياً خسارة ضخمة في فرص العمل، فإن بلداناً أخرى تسجل خسارة في فرص العمل بصورة رئيسية في القطاعات التي تسيطر عليها النساء[١٩].

١٨- وحذرت الأمم المتحدة في تقرير لها عن منظور النوع الاجتماعي في الأزمة المالية[٢٠]، من العواقب الخطيرة لهذه الأزمة على المرأة والأطفال في البلدان الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع معدل وفيات الرضع، وزيادة عدد الفتيات اللواتي يتركن المدرسة، وارتفاع نسبة العنف ضد المرأة وانتشار الأمراض، وانخفاض دخل المرأة. ويرجع انخفاض دخل المرأة في البلدان النامية إلى فقدان الوظائف في الصناعات التصديرية، والتضييق على قروض التمويل الأصغر و/أو انخفاض التحويلات المالية من الخارج. وبما أن المرأة الفقيرة تنفق مواردها الشحيحة على أسرتها، فإن فقدان المرأة دخلها يترك تداعيات سلبية طويلة الأجل على رفاهية الأسرة الفقيرة وعلى التنمية في المستقبل.

١٩- وتوقع البنك الدولي[٢١] انكماشاً في حجم الاقتصاد في الصناعات التي تشغل النساء، كصناعة الغزل والنسيج، ودباغة الجلود، وصناعة الأحذية نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على هذه الصادرات. ففي الهند وحدها تم تسريح ٧٠٠ ٠٠٠ عامل من وظيفته في مصانع الغزل والنسيج، وفي الفلبين تم الاستغناء عن ٤٠ ٠٠٠ عامل، حيث تشكل النساء نسبة ٨٠ إلى ٨٥ في المائة من هذه العمالة. وفي أفريقيا تبلغ نسبة النساء العاملات في مجال المنتجات الزراعية ٨٥ في المائة من إجمالي عدد العاملين. ومع انخفاض الطلب على هذه المنتجات من فواكه وأزهار وخضر سينخفض حجم التصدير لهذه المنتجات، مما يعرِّض النساء إلى

---

(١٧) International Labour Organization, *Global Employment Trends for Women*. March 2009. Available at: www.ilo.org/publns.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) United Nations Development Programme, *The Current Economic and Financial Crisis: A Gender Perspective* by Rania Antonopoulos, The Levy Economics Institute of Bard College. Working paper No. 562.

(٢٠) Stephanie Seguino, University of Vermont, *Emerging Issue: The Gender Perspectives of the Financial Crisis* Statement submitted at the fifty-third session of the United Nations Commission on the Status of Women, New York, 2-13 March 2009.

(٢١) المرجع المذكور في الحاشية ١٦.

مزيد من البطالة. وبما أن ٨٠ في المائة مما تكسبه النساء العاملات في المجال الزراعي يُصرف في الإنفاق المنزلي، يمكن تقدير ما ستتعرض له أسر هؤلاء النساء من عوز وجوع.

٢٠- وتتأثر النساء العاملات في القطاع غير الرسمي على نحو خاص، لأن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى تراجع كبير في الطلب على نواتج ذلك القطاع. وتشكل النساء غالبية عملاء قطاع التمويل البالغ الصغر، ومن المتوقع أيضاً أن تتراجع فرص حصولهن على هذا النوع من الائتمان بسبب مشاكل السيولة التي يعاني منها القطاع المالي.

٢١- وفيما يتعلق بالبلدان النامية الأشد فقراً، من المتوقع أن تؤدي الأزمة المالية، إذا لم تعالج بفعالية، إلى زيادة مستويات الفقر وتعريض التنمية في المستقبل للخطر، خصوصاً مع الانكماش المتوقع في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. ومع أن أسعار الأغذية تراجعت بعض الشيء عن المستوى الذي بلغته في ذروة أزمة الغذاء في عام ٢٠٠٨، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية لا يزال يهدد رفاه النساء وعائلاتهن[٢٢]. وبما أن أغلب ما تحصل عليه المرأة من أجر ينفق على الأسرة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم، فإن المجتمع ككل معرّض للضرر من جراء تخفيض أجور النساء أو تسريحهن من العمل، مما يعني انخفاض الدخل القومي، وزيادة حدة الفقر. وكان ارتفاع أسعار الغذاء قد أدى إلى انخفاض الإنفاق على الغذاء، وفي كثير من الأسر التي تعولها امرأة تناقص عدد الوجبات اليومية التي يتناولها أفراد الأسرة إلى وجبتين أو وجبة واحدة، وبعض الأسر التي لم تخفض عدد الوجبات قللت من تنوّع الطعام وجودته، مما يؤدي بالطبع إلى مزيد من سوء التغذية، وفقر الدم. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نسبة زيادة فقر الدم لدى الأمهات خلال عام ٢٠٠٩ من ١٠ إلى ٢٠ في المائة[٢٣].

٢٢- وهكذا، إذا لم يتم احتواء الأزمة، فإن كثيراً من البلدان النامية لن يتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة ما يتعلق منها بتخفيض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات البنك الدولي[٢٤] إلى أنه إذا لم يتم احتواء الأزمة، فإن الصدمة المالية سوف تؤدي إلى وفاة عدد إضافي من الرضّع بمتوسط يتراوح ما بين ٢٠٠ ألف و٤٠٠ ألف وفاة إضافية كل سنة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥. وتشير الأبحاث إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي قد أدى إلى ارتفاع ملموس في متوسط وفيات الرضع من الإناث مقارنة بالذكور.

٢٣- ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، هناك ٣٣ بلداً نامياً تتعرض فيها النساء والفتيات في الأسر الفقيرة بشكل خاص لآثار أزمتي الاقتصاد والغذاء العالميتين. ومن المتوقع أن يشهد ١٥ من هذه البلدان (معظمها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء) انخفاضاً في معدلات تعليم الفتيات وارتفاعاً في معدلات وفيات الرضع والأطفال إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يزيد من خطورة أوضاع النساء والفتيات بشكل خاص. وقد حذر البنك الدولي[٢٥] من أنه إذا لم تتم مواجهة آثار الأزمة المالية الحالية بفعالية وحسم، فإنها ستعكس

---

(٢٢) World Bank, PREM Gender and Development, *Impact of Financial Crisis on Women and Families* by Shwetlena Sabarwal and Nistha Sinha. February 2009.

(٢٣) المرجع المذكور في الحاشية ٢٠.

(٢٤) المرجع المذكور في الحاشية ١٦.

(٢٥) المرجع المذكور في الحاشية ١٦.

مسار التقدم الذي تحقق على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما ستزيد العدد الحالي للفقراء، وتهدد مستقبل التنمية، مع تعرض بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء خصوصاً للخطر (الشكل ١).

الشكل ١- البلدان المعرضة للخطر

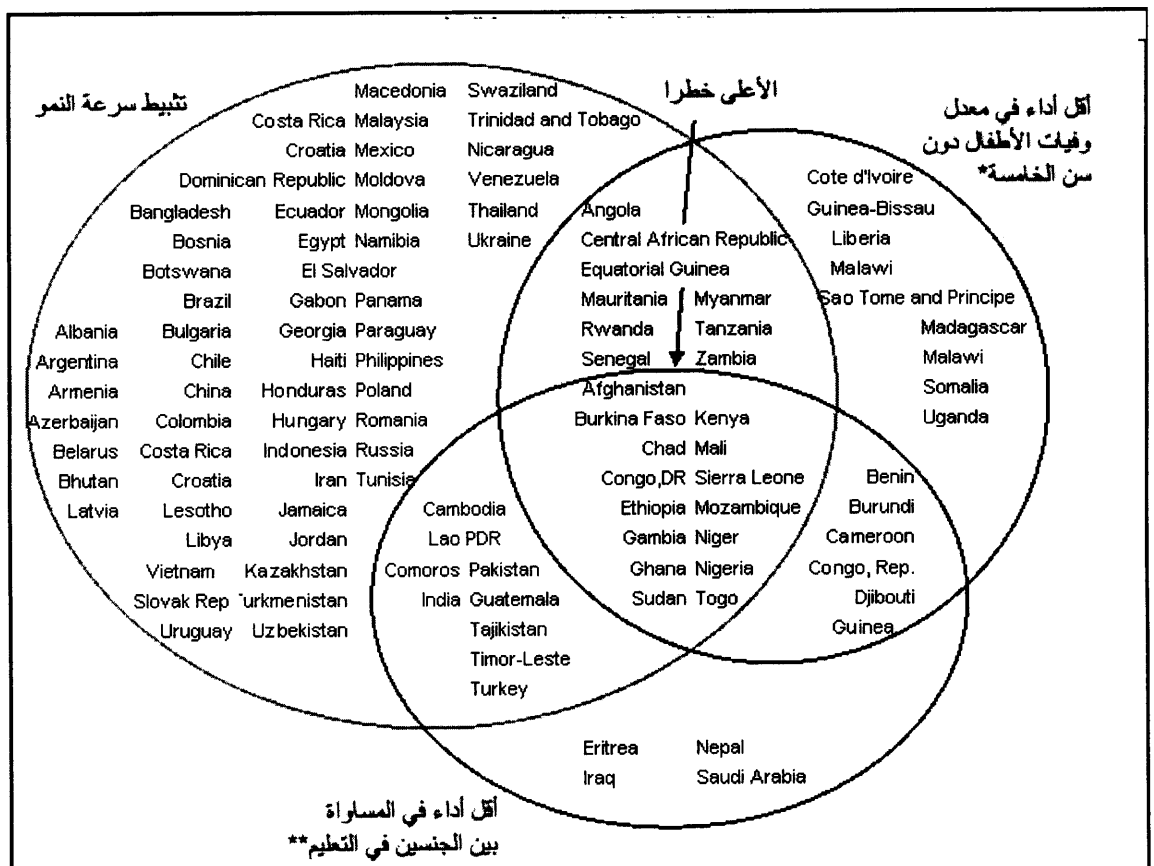

المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٠٩.

(*) أقل أداء في معدل وفيات الأطفال يتم قياسه من خلال تقسيم ١٥١ بلداً نامياً إلى مجموعات رُبعية بناء على معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة (لكل ألف) لعام ٢٠٠٧، وتحديد البلدان الواقعة في أعلى رُبيع يضم البلدان التي تتدنى بها معدلات الوفيات إلى ٩٨ طفلاً لكل ألف طفل أو أكثر.

(**) أقل أداء على صعيد المساواة بين الجنسين في التعليم يقاس من خلال تقسيم ١٣١ بلداً نامياً إلى مجموعات رُبعية بناء على النسبة (المئوية) للبنات إلى الأولاد الملتحقين بالتعليم الإعدادي والثانوي خلال آخر عام في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وتحديد البلدان الواقعة في أقل رُبيع يضم البلدان التي تصل النسبة فيها إلى ٩٤,٦ أو أقل.

ثالثاً- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المرأة في المنطقة العربية

ألف- تداعيات الأزمة على البلدان العربية

٢٤- إن اقتصاد العولمة المتداخل لم يستثن أحداً من الأزمة المالية العالمية. ويتوقف مدى الأضرار التي لحقت بالاقتصادات العربية على مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي[٢٦]. وتعتبر الاقتصادات العربية بصفة عامة منفتحة على الاقتصاد العالمي من حيث درجة اعتمادها على الصادرات والواردات. وتؤكد بيانات الجدول المبين أدناه أن الاقتصادات العربية تعتبر من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم مقارنة بالبلدان النامية. فقد زاد معدل انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي، من حيث نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من ٦١,٢ في المائة لعام ٢٠٠١ إلى ٨٦,٧ في المائة لعام ٢٠٠٧، ومن حيث نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥ في المائة إلى ٣٤ في المائة في الفترة نفسها. فوفقاً لأدبيات التجارة الدولية، يُعتبر اقتصاد بلد ما منفتحاً على الاقتصاد العالمي إذا بلغت النسبة ٤٠ في المائة في الحالة الأولى، و٢٠ في المائة في الحالة الثانية.

الجدول- انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصادرات بملايين الدولارات	٢٣٨ ٣٧٤	٢٤٤ ٨٨٨	٣٠٠ ٨٧١	٤٠٠ ٦٨١	٥٩٩ ١٩٤	٦٥٩ ٥٨١	٧٨٤ ٦٥٣
الواردات	١٦٨ ١٢٠	١٧٣ ٩٦٨	٢٠٣ ١١٩	٢٦٦ ١٩٦	٣٢٥ ٠٢٩	٣٧٢ ٩٥٤	٥٠٨ ٠٠٦
إجمالي التجارة	٤٠٦ ٤٩٤	٤١٨ ٨٥٦	٥٠٣ ٩٩٠	٦٦٦ ٨٧٧	٩٢٤ ٢٢٣	١ ٠٣٢ ٥٣٥	١ ٢٩٢ ٦٥٩
الناتج المحلي الإجمالي	٦٦٤ ٠٠٨	٦٧٢ ٧١١	٧٥٣ ٥٥٥	٨٩٠ ١٣٢	١ ٠٩١ ٥٦٨	١ ٢٧٦ ٢٨٢	١ ٤٩١ ٤٨٢
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٦١,٢	٪٦٢,٣	٪٦٦,٩	٪٧٤,٩	٪٨٤,٧	٪٨٠,٩	٪٨٦,٧
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٢٥	٪٢٥,٩	٪٢٧,١	٪٢٩,٩	٪٢٩,٨	٪٢٩,٢	٪٣٤

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨.

١- أثر الأزمة على النمو الاقتصادي والأسواق المالية العربية

٢٥- كان أثر الأزمة المالية العالمية شديداً على الأسواق المالية في المنطقة العربية، حيث تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، مع هبوط المؤشر المركّب بأكثر من ٦٠ في المائة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الشهر نفسه من عام ٢٠٠٨[٢٧] (الشكل ٢).

(٢٦) مصطفى أبو القاسم خشيم، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٨، صيف ٢٠٠٩، ص ٨-١٢.

(٢٧) قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، ١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

الشكل ٢- مؤشرات الأسواق في بعض البلدان العربية
(التغيّر المئوي من شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩)

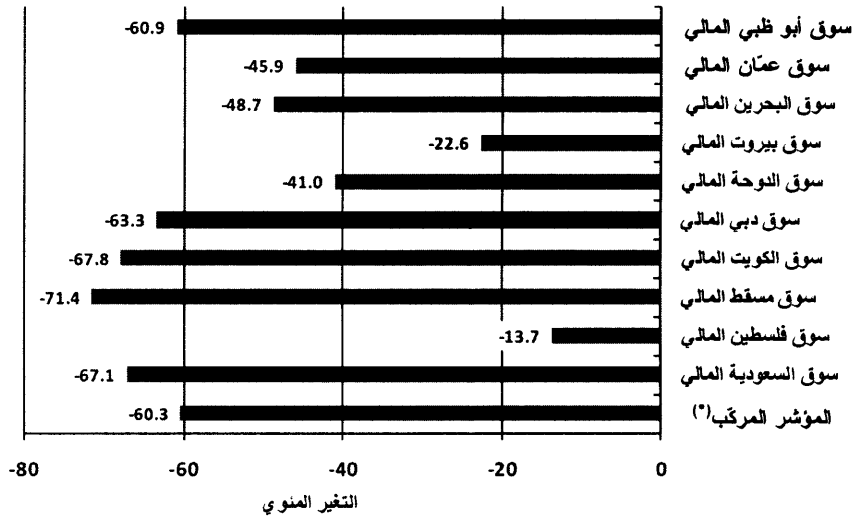

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي، ١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(*) يتضمن المؤشر المركّب مؤشرات ثلاثة أسواق مالية في شمال أفريقيا: سوق الدار البيضاء، وسوق مصر، وسوق تونس.

٢٦- ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي[٢٨]، من المتوقع أن تتراجع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ و٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الشكل ٣). ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من نقطتين مئويتين من نحو ٦ في المائة لعام ٢٠٠٨ إلى ٤ في المائة لعام ٢٠٠٩. ولكن، يبقى معدل النمو المتوقع أكثر ارتفاعاً من معدلات النمو السائدة في المناطق الأخرى للعام نفسه. ومن المتوقع أن تتحسن معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٠.

الشكل ٣- معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بحسب المناطق في العالم (٢٠٠٧-٢٠١٠)

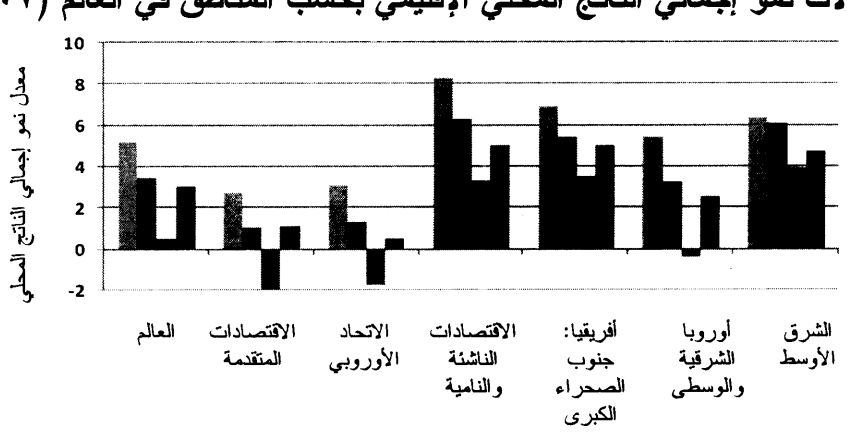

المصدر: صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم، نسخة مستكملة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. متاح على: www.imf.org.

ملاحظة: يتضمن تصنيف صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط في تقريره عن الحالة الاقتصادية في العالم كلاً من جمهورية إيران الإسلامية، والجماهيرية العربية الليبية، ومصر.

(٢٨) صندوق النقد الدولي، الحالة الاقتصادية في العالم، نسخة مستكملة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. متاح على: www.imf.org.

٢- أثر الأزمة على أسواق السلع والخدمات

٢٧- سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، وانقباض الائتمان المصرفي. وتراجعت أسعار المواد الأولية بشكل ملفت، وخاصة النفط، حيث انخفض سعر النفط بأكثر من الثلثين خلال أشهر قليلة بعد أن كان سعر البرميل قد بلغ ١٤٠ دولاراً في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨. وهكذا، انتقلت الأزمة من البلدان المتقدمة والصناعية إلى البلدان النامية المصدّرة للمواد الخام، وأدت التوقعات بحصول كساد عالمي جديد، وتراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل والاتحاد الروسي، إلى تراجع الطلب على الحديد والإسمنت ومواد البناء عموماً، مما أحدث فائضاً مفاجئاً في العرض.

٢٨- وفي أسواق الخدمات ظهر انخفاض كبير في الطلب على السفر الدولي والسياحة، وعلى خدمات النقل بصفة عامة. ويتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب على السياحة بصورة ملموسة على البلدان العربية المستقبلة للسائحين الدوليين، ومنها تونس ولبنان ومصر والمغرب. كذلك سوف تتأثر حركة شركات الطيران العربية العاملة على المستوى العالمي. ويتوقع أن تفقد مصر جزءاً كبيراً من عائدات المرور في قناة السويس وأن تتراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي ورسوم المطارات الدولية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمغرب.

٣- التأثير المتوقع على تحويلات العاملين في الخارج

٢٩- تعتمد المنطقة العربية، التي تضم بلداناً مرسلة وبلداناً مستقبلة لليد العاملة، بشكل كبير على الهجرة العمّالية. ويشكل العمّال الوافدون من بلدان عربية ومن مناطق أخرى من العالم، وبخاصة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، الجزء الأكبر من القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما يجعل المنطقة العربية تتأثر بالهبوط الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي. أما البلدان العربية الأخرى، وبخاصة اليمن، فتتسّم بارتفاع الهجرة إلى الخارج أي إلى البلدان العربية الأخرى ومناطق أخرى من العالم[٢٩]. وتعتمد البلدان العربية بدرجة كبيرة على تحويلات العاملين في الخارج. وتشكل العمالة العربية ٢٣ في المائة من قوة العمل الوافدة إلى البلدان العربية المرسلة للتحويلات، وهي بوجه خاص بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية. وتُعد الأردن، وفلسطين، ومصر، واليمن أهم البلدان المرسلة للعمالة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماهيرية العربية الليبية، بينما ترسل تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً إسبانيا وفرنسا.

٣٠- وفي الواقع، تُعتبر التحويلات المالية بالنسبة إلى عدد كبير من الأسر مصدراً أساسياً للدخل، وتعوّض بشكل جزئي عن النقص في الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية الرسمية. وفي حال انقطاع هذا المصدر من الدخل نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، من المتوقع أن يتراجع مستوى معيشة شرائح كبرى من السكان في العالم العربي. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغ النمو في التحويلات المالية المتدفقة من بلدان مجلس التعاون الخليجي ٣٨ في المائة لعام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تنكمش هذه التحويلات المالية بنسبة ٣

---

(٢٩) منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية: أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، إعداد كريستينا برينت، وطارق الحق، ونورا كامل، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. متاح على: www.ilo.org.lb.

في المائة لعام ٢٠٠٩. أما التحويلات المالية الوافدة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد واصلت نموها في عام ٢٠٠٨، ولكن بدرجة أقل من السنوات السابقة، ويمكن أن تنخفض بنسبة ١,٤ إلى ٥,٢ في المائة لعام ٢٠٠٩[٣٠].

٤- أثر الأزمة على تزايد معدلات الفقر في المنطقة

٣١- تظهر التقديرات المتاحة عن مؤشرات الفقر في البلدان العربية تبايناً واضحاً بين هذه البلدان، حيث إن نسبة الفقراء كانت تفوق ٤٠ في المائة في البلدان الأقل دخلاً مثل جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وفلسطين، وموريتانيا، واليمن، وتقع بين ١٠ في المائة و٢٠ في المائة في الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والمغرب، وأقل من ١٠ في المائة في تونس، والجزائر، ولبنان[٣١]. وتشير الدراسات المتعلقة بتداعيات الأزمة المالية العالمية إلى أن معدلات الفقر قد تتزايد في حال حدوث مزيد من التراجع في الأجور، وارتفاع البطالة، وانخفاض التحويلات المالية، وانحسار الإنفاق العام والمساعدات الخارجية.

الشكل ٤- مؤشر التنمية البشرية في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا

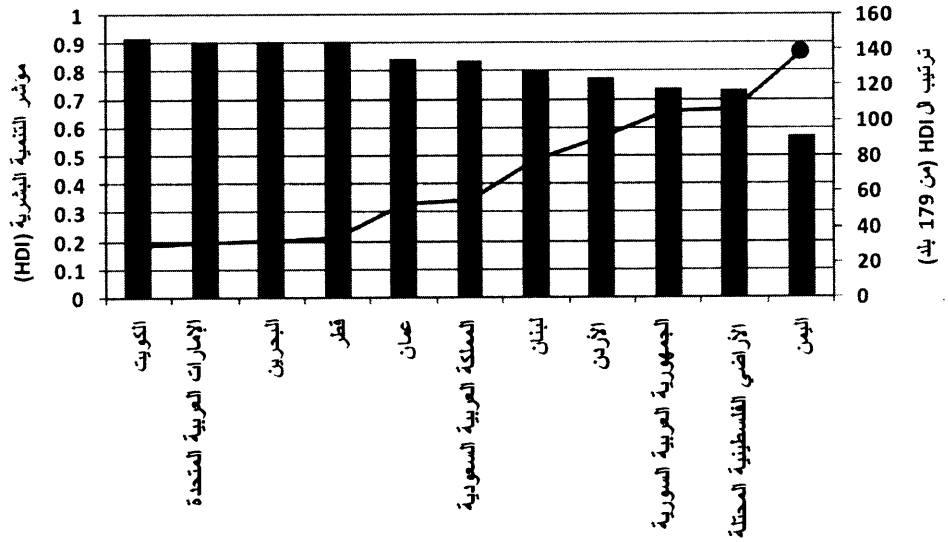

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥- أثر الأزمة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

٣٢- شهدت السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في مناخ الاستثمار في البلدان العربية وزيادة في التدفقات الاستثمارية إلى بعض هذه البلدان حيث استحوذ العرب على حوالي ٥ في المائة من التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة في عام ٢٠٠٧. وفاقت هذه التدفقات المعونات التي تحصل عليها البلدان العربية

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨.

النامية[٣٢]. وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التشغيل من حيث مساهمتها في تكوين رأس المال في البلدان المتلقية، وهي بذلك تساهم في توفير فرص العمل على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء، والثانية عند دخول الاستثمارات الجديدة مجال الإنتاج. ولعل أحد مظاهر العولمة الاقتصادية هو تنامي نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي. وامتدت هذه الظاهرة إلى البلدان العربية الفقيرة والغنية على حد سواء. ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد وسيلة لفتح أسواق جديدة للشركات المتعددة الجنسيات، ولكن أيضاً لتحقيق مزايا إنتاجية لهذه الشركات ضمن منظومة عالمية للإنتاج والتصدير. هذا بالإضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي واحتياجات التنمية وتوفير فرص عمل في الأسواق الوطنية.

٣٣- وقد أدى التغيّر الذي طرأ على النهج المعتمد في منح القروض وإعادة التقييم العام لمخاطر الائتمان إلى تراجع الثقة في الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في البلدان المتقدمة، التي تُعتبر أحد المحركات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٧[٣٣].

٦- الأثر على مستويات البطالة

٣٤- من المتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية العالمية على مستويات التشغيل في المنطقة العربية أكثر حدة منها على الاقتصادات النامية الأخرى، وذلك للأسباب التالية[٣٤]:

(أ) يعتمد عدد كبير من البلدان العربية على صادرات المواد الخام المعدنية، وبالذات البترول والفوسفات، وقد انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية. وانخفض الطلب العالمي أيضاً على صادرات القطن والمنسوجات التي تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات بلدان حوض وادي النيل وتونس والجمهورية العربية السورية؛

(ب) تأثرت بعض البلدان العربية من تراجع الطلب العقاري، وبالذات في بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر؛

(ج) تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية، مما يهدد عائدات السياحة إلى البلدان العربية وعائدات رسوم المرور في الأجواء العربية وفي قناة السويس. وقد سببت أزمة الثقة في المستقبل الاقتصادي انهياراً غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصة بما يزيد على ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ في القاهرة وعمّان، وبنسبة أكبر في دبي. بينما لم تتأثر البورصة كثيراً في تونس والدار البيضاء، وذلك لأسباب منها انخفاض نصيب الأجانب فيها؛

(د) وإلى جانب الزيادة المتوقعة في البطالة المحلية بسبب انخفاض الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية، من المتوقع أيضاً تراجع فرص عمل العمالة العربية في كافة الأسواق المستقبلة للعمالة.

---

(٣٢) منظمة العمل العربية، ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، عمّان، ٥-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ص ١٦٩.

(٣٣) المرجع المذكور في الحاشية ٤.

(٣٤) المرجع المذكور في الحاشية ٣٢، ص ١٧٢.

٣٥- ولكل الأسباب السابقة، من المتوقع أن تسبب الأزمة المالية العالمية تراجعاً في مستويات التشغيل في البلدان العربية، بحيث تصل الزيادة في عدد المتعطلين عن العمل إلى ما لا يقل عن ٣,٦ مليون خلال السنتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتعمل تداعيات الأزمة في اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءاً، الأول هو استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو نقل مركز أعمالها، والاتجاه الثاني هو تقليل فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل[٣٥].

باء- انعكاسات الأزمة على المرأة في المنطقة العربية

٣٦- وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥[٣٦]، تبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم، إذ لم تتجاوز ٣٣,٣ في المائة من النساء (١٥ عاماً وما فوق)، بينما يصل المتوسط العالمي إلى ٥٥,٦ في المائة. كما أن مشاركة المرأة العربية، نسبة إلى مشاركة الرجل، لا تتجاوز ٤٢ في المائة، وهي أيضاً الأقل في العالم، حيث يبلغ المعدل العالمي ٦٩ في المائة. وباستثناء الاقتصادات التي تتميز بتدني الدخل، وتعمل فيها النساء في أوضاع يغلب عليها الفقر، يتركز عمل النساء في قطاع الخدمات. ويتضح من التوزيع القطاعي لعمل النساء في البلدان العربية (الشكل ٥) أن قطاع الخدمات يستأثر بالنصيب الأكبر من قوة العمل للمرأة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية يميل إلى تدني الإنتاجية وعوائد العمل، بسبب ارتفاع نصيبي القطاع الحكومي والقطاع غير الرسمي من عمالة الخدمات. وتشير الخبرة في البلدان العربية إلى أن المرأة هي أول من يفقد فرصة العمل في زمن الانكماش الاقتصادي، وآخر من يحصل عليها في زمن الانتعاش.

الشكل ٥- توزيع قوة العمل بحسب النوع الاجتماعي والقطاعات الأساسية (خمسة بلدان عربية، ١٩٩٥-٢٠٠٢)

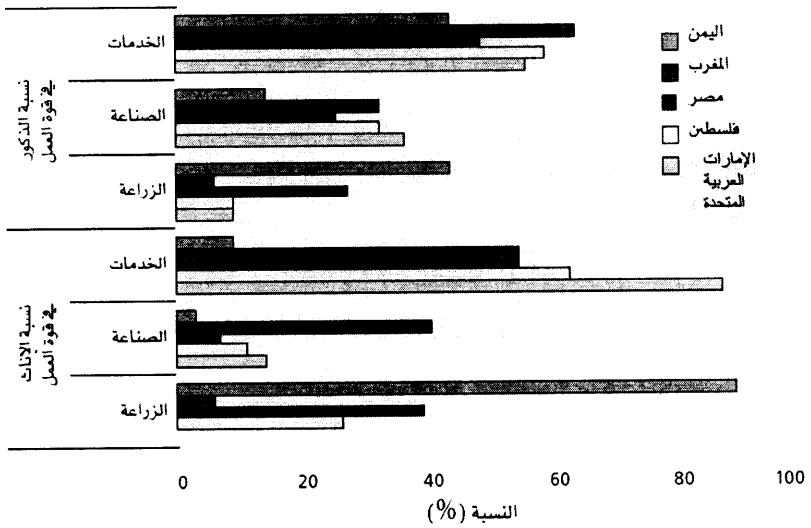

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.

(٣٥) المرجع المذكور في الحاشية ٢٩.

(٣٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. متاح على: www.undp.org.

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة المعيلة هي أكثر الفئات تضرراً من الأزمة المالية، وذلك في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث تصل نسبة الأسر التي تعولها النساء على مستوى العالم إلى ٩,٤٢ في المائة، وتصل هذه النسبة في البلدان العربية عموماً إلى ١٢,٥ في المائة[٣٧]. وفيما يلي عرض لتداعيات الأزمة المالية العالمية على المرأة العربية.

١- الأثر على سوق العمل

٣٨- تدل البيانات المتاحة عن عمالة النساء في المنطقة العربية على انخفاض معدلات مساهمتهن في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، مع أخذ عدم دقة هذه البيانات في الاعتبار، خصوصاً فيما يتعلق بمساهمة المرأة في القطاع غير الرسمي الذي لا توجد إحصائيات واضحة عنه.

(أ) عمل المرأة في القطاع العام: يستقطب القطاع العام، ولا سيما قطاع الحكومة المركزية، نسبة كبيرة من الإناث الناشطات اقتصادياً في غالبية البلدان العربية، إذ بلغت نسبة الإناث من القوى العاملة في القطاع العام في الأردن نحو ٤٩ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية ٣٠ في المائة لعام ٢٠٠٠، وفي مصر نحو ٤٥ في المائة لعام ٢٠٠١، وفي السودان ٣٥ في المائة لعام ١٩٩٧، وفي تونس ٢١ في المائة لعام ٢٠٠١. فالتمييز بين المرأة والرجل فيما يتعلق بفرص التوظيف والرواتب والمزايا الأخرى غالباً ما يكون أقل في القطاع العام منه في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر القطاع العام في كثير من الأحيان معاشات وأجوراً أفضل من تلك التي يوفرها القطاع الخاص، وتحديداً للإناث اللواتي لا يحملن شهادات عالية. كما أن ظروف العمل المدعمة بالتشريعات والتي تمنح المرأة الاستقرار الوظيفي والحوافز، بما في ذلك التأمين الصحي والاجتماعي، غالباً ما تكون أفضل في القطاع العام منها في القطاع الخاص. وبصفة عامة، يتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية محدوداً على المرأة العاملة في القطاع العام؛

(ب) عمل المرأة في القطاع الخاص:

(١) القطاع الصناعي: ترتفع نسبة مشاركة المرأة العربية في القطاع الصناعي الذي تتنامى فيه نسبة الصادرات الصناعية الكثيفة الاستخدام للعمالة المتوسطة المهارة والقليلة التكلفة، كالملابس والمنسوجات والجلود والمنتجات الغذائية. وقد تعرض هذا القطاع للانكماش نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على منتجاته بسبب الأزمة المالية، فتم تسريح نسبة كبيرة من النساء العاملات فيه؛

(٢) القطاع الزراعي: تعمل نسبة كبيرة من النساء في مجال الصادرات الزراعية في كثير من البلدان العربية. ومع انخفاض الطلب العالمي على هذه المنتجات، من فواكه وأزهار وخضر، فإنه من المتوقع أن تنخفض الصادرات الزراعية، مما يهدد النساء بمزيد من البطالة؛

(٣) القطاع الخدمي: شهدت الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، انخفاضاً

---

(٣٧) United Nations Statistics Division. www.unstats.un.org.

كبيراً في الطلب على السفر الدولي والسياحة، وعلى خدمات النقل بصفة عامة، مما سيترك أثراً بالغاً على أداء هذا القطاع في البلدان العربية وعلى المرأة العربية العاملة في القطاع الخدمي نظراً إلى أن قطاع الخدمات يستأثر بالنصيب الأكبر من قوة العمل للمرأة العربية؛

(٤) القطاع غير الرسمي: لا تتوفر بيانات دقيقة عن هذا القطاع في البلدان العربية، إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى ارتفاع عدد العاملين فيه. ويضم هذا القطاع العاملين لحسابهم في منشآت صغيرة أو غير مرخصة، والعاملين مقابل أجر من دون عقد أو حوافز، بما في ذلك العمالة المؤقتة. وقد ساهمت في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها غالبية البلدان العربية، وتحديداً ضعف معدلات الاستثمار، والضآلة النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، وندرة فرص العمل الجديدة مقارنة مع تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. كما يفضل أصحاب العمل في بعض الأحيان، خاصة في المؤسسات الصغيرة ذات الميزانيات المتواضعة، عدم التقيد بالأنظمة واللجوء إلى القطاع غير المنظم من أجل خفض تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية. ونظراً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والحاجة إلى وجود مصدر إضافي لدخل الأسرة، يستقطب القطاع غير المنظم الإناث وخصوصاً غير المتعلمات أو ذوات المهارات المحدودة، وغالباً ما تعمل النساء لحسابهن الخاص في مشاريع صغيرة في مجالات التنظيف والتجارة وصناعة الملابس والأغذية الجاهزة.

٢- الأثر على ثروات واستثمارات المرأة العربية

٣٩- يتوقف التأثير الذي تخلفه الأزمة المالية العالمية في ثروات واستثمارات المرأة العربية على حجم تلك الاستثمارات في الأسواق المالية المحلية والدولية، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وعلى مدى تأثر البورصات العربية بتداعيات الأزمة المالية. وكان تأثير الأزمة المالية العالمية في البورصات العربية متبايناً من بلد لآخر وظهرت الآثار بوضوح في البلدان العربية ذات الروابط القوية بالأسواق المالية العالمية. فقد هبطت مؤشرات البورصات في المنطقة بنسبة ٥٠ في المائة في المتوسط وشهدت مؤشرات أسواق الأوراق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعاً تراوح بين ٣٠ و٦٠ في المائة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨[٣٨].

٤٠- وتأثرت مدخرات النساء العربيات سلبياً نتيجة للتخفيضات المتتالية التي أجرتها الحكومات على معدلات الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار في ظل الأزمة المالية العالمية.

٣- الأثر على حجم الائتمان الممنوح للمرأة العربية

٤١- ومن بين الآثار الخطيرة على المرأة في البلدان العربية، انخفاض موارد مؤسسات التمويل الأصغر (القروض المتناهية الصغر) بسبب انكماش المساعدات والمعونات المالية الدولية. ففي عام ٢٠٠٦ أقرضت

(٣٨) البنك الدولي. http://www.worldbank.org.

هذه المؤسسات أكثر من ١٣٣ مليون شخص، تبلغ نسبة النساء بينهم ٨٥ في المائة، لذا فإن انخفاض موارد هذه المؤسسات من شأنه تقليل فرص النساء الفقيرات في الحصول على تمويل لمشروعات متناهية الصغر من أجل المساهمة في الإنفاق على الأسرة.

٤- الأثر على تحويلات العاملين في الخارج

٤٢- وفقاً لتوقعات البنك الدولي، سينخفض حجم تحويلات العاملين المهاجرين من البلدان النامية إلى ٣٠٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ من نحو ٣٢٨ ملياراً في عام ٢٠٠٨[٣٩]. وتعتمد بلدان عربية عدة على التحويلات المالية التي يرسلها مواطنوها العاملون في الخارج، وتعتبر هذه التحويلات بالنسبة إلى عدد كبير من الأسر بمثابة مصدر أساسي للدخل. وفي حال انقطاع هذا المصدر من الدخل نتيجة تداعيات الأزمة العالمية المالية، ستتأثر معيشة شرائح كبرى من السكان في البلدان العربية وستزداد خاصة الأعباء التي تتحملها المرأة المعيلة[٤٠].

رابعاً- الاستنتاجات والمقترحات

ألف- الاستنتاجات

٤٣- اتخذت بلدان العالم مجموعة من التدابير للتصدي للأزمة المالية العالمية، تتضمن سياسات مالية حكومية توسعية تهدف إلى تنشيط النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، واستثمارات في البنية الأساسية وفي برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك نظم التأمين ضد البطالة، والبرامج التدريبية للعاطلين عن العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان (مثل التحويلات النقدية والإعانات وبرامج الأشغال العامة).

٤٤- وأتاحت الأزمة المالية الفرصة أمام الحكومات لتغيير الإطار العام لسياسات الاقتصاد الكلي القائمة، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاع المنتج والابتعاد عن المضاربة. وفي هذا الشأن، يُعتبر الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين حتى في وقت الأزمات استثماراً ذكياً من الناحية الاقتصادية. ولذلك، لا بد من تشجيع المبادرات الموجهة التي يقوم بها القطاعان العام والخاص لدعم المرأة خلال الأزمة المالية، من خلال إعطاء الأولوية في الاستثمارات لشبكات الأمان، والهياكل الأساسية، والتمويل البالغ الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٥- كما ينبغي النهوض بدور المرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية، واتخاذ خطوات من أجل زيادة دخل المرأة، وتعزيز قدرة المرأة على مباشرة الأعمال الحرة بوجه عام، وألا يقتصر ذلك على المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر.

٤٦- ومن ناحية أخرى، يجب أن تقدم الحكومات إعانات في مجال الائتمان الممنوح للمرأة، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الائتمان البالغ الصغر، حيث أنه يضطلع بدور حيوي في القطاع غير الرسمي الذي تعمل فيه

---

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) المرجع المذكور في الحاشية ٢٩.

أعداد كبيرة من النساء. كما يجب إجراء رصد فعال للإنفاق الاجتماعي، حتى يمكن تلبية احتياجات المرأة والفئات الضعيفة خلال الأزمة. ويتعين تحسين طرق جمع البيانات واستخدام بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي من أجل تقييم تباين أثر الأزمة المالية على المرأة والرجل.

٤٧- وربما تكون الأزمة المالية العالمية فرصة فعلية لإعادة هيكلة برامج شبكات الأمان السيئة التوجيه، وذلك لتحرير مزيد من الموارد من أجل الفقراء ومن تأثروا بالأزمة بدرجة كبيرة. وينبغي الانتباه عند وضع برامج التحفيز الاقتصادي إلى معالجة القيود والاختناقات التي تعوق النمو على المدى الطويل، فالاستثمار في إزالة هذه الاختناقات يمكن أن يساعد على توليد فرص عمل ويعزز الاستهلاك على المدى القصير في الوقت الذي يشجع فيه النمو المحتمل في فترة ما بعد الأزمة.

٤٨- وتتطلب مراعاة النوع الاجتماعي في عملية التنمية الاهتمام بتمكين المرأة، لأن ذلك يسهم بشكل كبير في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية. كما أن المساهمة في رفع إنتاجية المرأة وزيادة فرصها في المشاركة الاقتصادية في مجال العمل لدى الغير أو التوظف الذاتي من العوامل التي تضيف طاقات إنتاجية جديدة فعالة إلى الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى المساعدة في مكافحة الفقر والعديد من الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات العربية وعلى رأسها ظاهرة عمالة الأطفال والتضخم السكاني. ويتطلب تحقيق ذلك إتاحة فرص للمرأة متكافئة مع الفرص المتاحة للرجل، ودعم قدراتها وإتاحة الفرص الاقتصادية والسياسية لها.

باء- المقترحات

٤٩- فيما يلي بعض المقترحات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في مواجهة الأزمة المالية الحالية:

(أ) توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومحدثة لرصد مدى تأثر المرأة بالأزمة المالية العالمية؛

(ب) تقديم الدعم المالي والفني للقطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالأزمة المالية، وخاصة القطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من النساء، مثل الصناعات التصديرية وقطاع الخدمات؛

(ج) تسهيل عمليات الإقراض المتناهي الصغر لأن المشاريع المتناهية الصغر تكتسب أهمية كبيرة في مواجهة الفقر، مع التركيز على المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً والقطاعات الأكثر تأثراً وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد؛

(د) دعم برامج رفع إنتاجية المرأة العربية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، على أن يتم ذلك في إطار خطة متكاملة لتنمية الموارد البشرية وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد؛

(هـ) تفعيل دور صناديق التمويل العربية في دعم برامج ومؤسسات التمويل الموجهة إلى المرأة؛

(و) إدماج النوع الاجتماعي في الميزانيات الحكومية لبلدان المنطقة؛

(ز) إتاحة فرص عمل للمرأة العربية من خلال التوظيف الذاتي لفتح مجالات أكبر لمساهمة المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات المغذية للقطاعات ذات الميزة التنافسية العالية؛

(ح) تشجيع حاضنات الأعمال لإنشاء وتطوير ودعم المشاريع الصغيرة الموجهة إلى المرأة؛

(ط) إعطاء فرص متساوية للمرأة والرجل للحصول على الموارد والتحكم فيها؛

(ي) تفعيل برامج الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة المالية العالمية؛

(ك) تمكين المرأة في القطاع غير الرسمي؛

(ل) مراجعة التشريعات المميِّزة ضد المرأة والتي من الممكن أن تزيد من حدة تداعيات الأزمة المالية العالمية عليها؛

(م) ترسيخ مبدأ مسؤولية الشركات ورجال الأعمال تجاه المجتمع بصفة عامة والمرأة على وجه الخصوص.